الأمم المتحدة

A/57/PV.82

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٨٢**
الجمعة، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/57/705/Add.9)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل الشروع في تناول البنود المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/57/705/Add.9، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية بأن فنزويلا قامت بتسديد المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما يقل عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/57/705/Add.9؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

التقرير الخامس للمكتب (A/57/250/Add.4)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قرر المكتب، في تقريره المقدم، توصية الجمعية العامة بتضمين جدول أعمال الدورة الحالية بندا إضافيا، عنوانه ''أزمة سلامة الطرق العالمية''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج ذلك البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يقرر المكتب أيضا أن يوصي الجمعية العامة بأن تنظر في البند الإضافي مباشرة في جلسة عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تنظر في ذلك البند مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند المعنون ''أزمة سلامة الطرق العالمية'' يصبح البند ١٦٩ من جدول الأعمال.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-31974 (A)

البند ٢٧ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج الصراع

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها تقرير عملية كيمبرلي (A/57/489)

مشروع القرار (A/57/L.76)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة، الذي سيُبلِغ الأعضاء ببعض التصويبات التقنية التي ستجرى على مشروع القرار A/57/L.76.

السيد تشن جيان (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): أود أن أُبلِغ الأعضاء بالتصويبات التالية على مشروع القرار A/57/L.76.

في الفقرة التاسعة من الديباجة، تصبح سنة اتخاذ القرار ٥٦/٢٦٣ سنة ٢٠٠٢.

وسيرد ذلك التصويب في النص النهائي لمشروع القرار. وتود الأمانة العامة أن تتقدم بخالص الاعتذار عن أي إزعاج ربما ترتب على ذلك، وتَعِد بأن تنظر في هذه المسألة وأن تتخذ كل التدابير اللازمة لتجنب تكرارها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/57/L.76.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان بلادي لكم، سيدي الرئيس، على تحديد موعد لعقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة للنظر في البند ٢٧ من جدول الأعمال، المعنون ''دور الماس في تأجيج الصراع''.

إن أحكام قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٦٣، المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢، قد أذِنت للهيئة هذه أن تُبقِي مسألة الحد من الماس الممول للصراعات قيد نظرها. فذلك الماس يؤجج لهيب الصراع والعنف والكوارث لأن عائدات بيعه تستخدم في شراء الأسلحة. والعواقب الإنسانية الوخيمة لتلك الأعمال الإجرامية معروفة تماما.

لقد أصبحت الجهود الرامية إلى الحد من الماس الممول للصراعات مسؤولية دولية عندما اتخذت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٥٦/٥٥ في عام ٢٠٠١. ومثلما كان الحال فيما يتعلق بالنصّين المقدَّمين لذلك العام، ولعام ٢٠٠٢، نأمل أن تعتمد الجمعية العامة اليوم مشروع القرار المعروض عليها بالتزكية. وفي العام الماضي، رحبت الجمعية العامة بالمقترحات المفصلة لوضع نظام دولي لإصدار شهادات للماس الخام، وهي المقترحات التي تمت بلورتها في إطار عملية كيمبرلي. وحثت الجمعية أيضا على وضع ذلك النظام المقترح في صيغته النهائية، وتنفيذه لاحقا.

ويسرني أن أذكر أن عملية كيمبرلي وضعت نظام الشهادات في صيغته النهائية في اجتماع عقد في أوتاوا، كندا، في آذار/مارس ٢٠٠٢. وقُدِّم ذلك النظام في اجتماع وزاري عقد في إنترلاكن، سويسرا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وبدأ تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وهناك ٥٥ مشتركا حتى الآن. ومنذ آخر دورة للجمعية العامة، أصدرت عملية كيمبرلي تقريرا عن التقدم المحرز. ويرد هذا التقرير في المرفق للوثيقة A/57/489، المؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن نعترف بأن الطريق الذي قطعناه إلى حيث نقف اليوم لم يكن سهلا. فقد تعين على الكثير من البلدان أن تتخذ قرارات بالغة الأهمية دعما لهذه العملية، رغم التحفظات التي كانت لديها. والأمر الذي

يجمع بيننا هو أن مشروع القرار هذا يمثل إسهاما في السلم والأمن في بلدان فقد الناس فيها أرواحهم بسبب الماس الممول للصراعات. وتنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات عملية تدريجية. وسيعقد الاجتماع العام التالي لعملية كيمبرلي في جوهانسبرغ في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بغية معالجة المسائل المتعلقة بالتنفيذ، في جملة أمور أخرى.

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.76 إجرائي الطابع، ولا يتضمن أحكاما تترتب عليها آثار مالية. ويؤيد مشروع القرار بقوة نظام إصدار الشهادات باعتباره تدبيرا ضروريا لمكافحة الدور المدمر للماس الممول للصراع في تأجيج الصراعات، بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويسلِّم مشروع القرار بأن النظام الدولي المقترح لإصدار الشهادات سيساعد في كفالة التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تشتمل على جزاءات تتعلق بالاتجار بالماس الممول للصراعات. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن قد اتخذ قراره ١٤٥٩ (٢٠٠٣)، الذي أيد فيه بقوة نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات. ويسلم مشروع القرار A/57/L.76 أيضا، بضرورة أن تتمشى الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذا النظام مع قواعد التجارة الدولية. ويشدد على أهمية المشاركة في نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات على أوسع نطاق ممكن، ويحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في هذا النظام.

إن عملية كيمبرلي تكمل الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف لتحقيق السلم والأمن وصونهما. ولذا، يود وفدي أن يشجع على اعتماد مشروع القرار هذا بالإجماع.

وختاما، يشرفني أن أعلن أن البلدان التالية قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/57/L.76: الاتحاد الروسي، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، بلجيكا، بوركينا فاسو، بولندا، تونغا، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السنغال، السويد، سويسرا، سيراليون، غانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، ناميبيا، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

السيد أبو الغيط (مصر): حرص وفد مصر على المشاركة في هذه الجلسة بشأن نتائج مسيرة كيمبرلي، وبدء العمل بنظام توثيق التجارة الدولية في الماس، من منطلق التقدير للجهود التي بذلت على مدار عامين لتناول قضية من أهم القضايا ذات الانعكاسات المباشرة على السلم والأمن الدوليين، قضية دور الماس في تأجيج النزاعات المسلحة. تلك القضية التي شكلت لفترة زمنية طويلة تهديدا للسلام والاستقرار وفرص التنمية في قارة أفريقيا.

إن التجارة غير المشروعة في الماس تشكل عنصرا رئيسيا فيما شهدته وتشهده قارتنا الأفريقية من نزاعات دامية أودت بأرواح الآلاف من المواطنين الأفارقة، فضلا عما خلَّفته من دمار في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لعدد من دول القارة. ولقد أسهمت تلك التجارة غير المشروعة أيضا في امتداد نطاق النزاعات إلى خارج حدود الدولة الواحدة لتلقي بظلالها البغيضة على أقاليم جغرافية فرعية كاملة، ناهيك عن حرمان الشعوب والمجتمعات من موارد وثروات حولتها شبكة من المصالح السياسية والاقتصادية الانتهازية إلى نقمة وسلاح للدمار والخراب. وفي هذا الإطار، نجد أن التكاليف الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الباهظة لما يطلق عليه ”الماس الممول للصراع“ فرضت على المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته من أجل وضع حد لدائرة مفرغة من الاستغلال والتدمير والعبث بمقدرات شعوب أفريقيا.

ومن هنا نجد أن مسيرة كيمبرلي تمثل، في تقديرنا، نموذجا هاما لأسلوب متطور للعمل الدولي المنظم والمنسق تحت مظلة الأمم المتحدة. ويهم وفد مصر أن يبرز في هذا السياق عددا من الظواهر التي نراها صحية، والتي نطالب بأن يستند إليها المجتمع الدولي في التعامل مع النزاعات الدولية بوجه عام، وتلك الدائرة في أفريقيا على وجه الخصوص.

أولا، تعكس مسيرة كيمبرلي ضرورة التعامل مع جذور النزاعات وأبعادها المختلفة، وعدم اقتصار تناولها على بُعدها السياسي أو الأمني أو العسكري البحت، مع الوضع في الاعتبار أن لكل نزاع خصائصه وأبعاده. ويتوقف مدى نجاح مساعي المجتمع الدولي في تناول أو تسوية النزاعات على مدى قدرته على تحديد جذورها وأسبابها في توقيت مناسب وقبل أن تزهق الأرواح وتدمر الممتلكات وتنهب الثروات والموارد.

وثانيا، تؤكد مسيرة كيمبرلي ضرورة توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف الدولية المعنية بأي نزاع. فبدون مثل هذه الإرادة على أعلى المستويات السياسية في الدول الأطراف في المسيرة، وهذا الالتزام بالتوصل إلى نتائج، كما عكسته وثائق اجتماعاتها، ما كان لنا أن نقف اليوم لنحتفي بهذه الخطوة الهامة على مسار العمل الدولي المشترك والموجه لمنع أحد أهم أسباب النزاعات في أفريقيا.

وثالثا، قدمت المسيرة مثالا طيبا على أسلوب وروح المشاركة بين الأمم المتحدة وأعضائها من جانب، والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية من جانب آخر.

ورابعا، تُعد كيمبرلي مثالا يستحق التحية على تكامل العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لدى تناول إحدى القضايا ذات الانعكاسات المباشرة على الأمن والسلم الدوليين. فالتنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة خلال المسيرة يمكن أن يشكل مثالا يحتذى به ويتعين تعميمه في كيفية تعامل منظومة الأمم المتحدة بصورة فعالة وعادلة مع الموضوعات والقضايا ذات الأبعاد الفنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية المتشابكة والمتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين.

وخامسا، عكست المسيرة أخيرا أهمية مفهوم ''قيادة الدولة'' في الوصول بمهمة دولية تحت مظلة الأمم المتحدة، تكتنفها صعوبات فنية وسياسية معروفة، إلى تحقيق نتائج ملموسة وإيجابية مبدئية. وفي هذا السياق، يود وفد مصر أن يثني على الجهود التي بذلتها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا من خلال رئاستها للعملية وقدرتها على إيجاد نوع من التناغم بين عنصري المعادلة الصعبة، والعنصران هما تحديد الهدف وانتقاء أفضل الأساليب والآليات الكفيلة بالوصول إليه.

أخيرا، يود وفد مصر أن يؤكد على أن ما تم التوصل إليه خلال مسيرة كيمبرلي يعد نجاحا لجميع الأطراف التي ساهمت فيها. ومع ذلك، يجب أن ننوه بأن التحدي أمامنا، كمجتمع دولي، ما زال يكمن في مدى إمكانية ضمان التزام كافة الأطراف بالقواعد والمعايير التي أرستها وأوجدتها هذه المسيرة، وهو ما سيتطلب من الأمم المتحدة مراجعة دورية لفعالية نظام التوثيق، واهتماما مستمرا بتطويره إذا لزم الأمر.

وتحقق جهود التعامل مع النزاعات الأفريقية في إطار الأمم المتحدة، من خلال نتائج مسيرة كيمبرلي، خطوة هامة على طريق تناول أكثر عمقا وأوسع نطاقا لتلك النزاعات، والتعامل مع جذورها. فدعمنا اليوم لنتائج المسيرة إنما هو دعم لنموذج يعزز دور الأمم المتحدة في منع وتجنب واحتواء النزاعات الدولية بوجه عام، ويثبت أن منظومة

الأمم المتحدة قادرة على التعامل مع جميع أبعاد تلك النزاعات وأكثرها تعقيدا.

السيدة كالاي - كليتمان (إسرائيل) (تكلمت بالانكليزية): أود بداية أن أشيد بجنوب أفريقيا على قيادتها الملهمة والتزامها بإنجاح نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، و على استعدادها للاستمرار في تولي الرئاسة خلال العام الأول لتنفيذ العملية.

وتود إسرائيل أيضا أن تغتنم هذه الفرصة لكي تشيد بإسهامات المجتمع الدولي، والدول الأعضاء في عملية كيمبرلي، والجمعية العامة ومجلس الأمن، وهيئات المجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية في إحراز التقدم الشامل والواسع النطاق من أجل مكافحة آفة استخدام الماس في تأجيج الصراعات وذلك منذ بداية عملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٠.

وإدراكا بأن التجارة في الماس الممول للصراعات أمر يشكل قلقا دوليا بالغا يمكن أن يكون له صلة مباشرة بتأجيج الصراعات المسلحة، وبأنشطة حركات المتمردين التي تستهدف تقويض حكومات شرعية أو الإطاحة بها، والاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشارها ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تتشاطر إسرائيل وجهة نظر الدول الأعضاء ومفادها أن هناك حتمية أخلاقية وتجارية واضحة لوقف هذه الظاهرة.

وتنبغي ملاحظة أن الغالبية العظمى من الماس الخام المنتج في العالم يأتي من مصادر مشروعة وليس ماس ملوث بالدماء. وفي عام ١٩٩٩، بلغت التجارة في الماس الممول للصراعات أعلى نسبة مئوية لها وشكلت أقل من ٤ في المائة من إنتاج الماس الخام في العالم. ومع ذلك، فهذا ليس سببا كافيا للرضا عن الذات ويجب علينا أن نظل ملتزمين تماما بتطبيق تدابير وإجراءات تحمي القنوات الشرعية للتوزيع من أي تغلغل محتمل للماس الممول للصراعات. وحتى لو تمت المتاجرة بماسة واحدة بهذه الطريقة فهذا كثير جدا.

وتُقر إسرائيل بأن هذه مسألة إنسانية مهمة. وينبغي أن يكون التأثير المدمر للصراعات التي يغذيها الاتجار بالماس الممول للصراعات على عيش الناس بسلام وأمان وأمن في البلدان المتضررة وللانتهاكات المنتظمة والجسيمة لحقوق الإنسان التي تم ارتكابها أثناء هذه الصراعات مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، نؤمن بأنه يتحتم أن نواصل اتخاذ إجراء حاسم وسريع للحد من دور المتاجرة بالماس الخام في تأجيج الصراعات، وبذلك نمنع وقوع أي خسائر في حياة السكان المدنيين الأبرياء في أفريقيا وأي معاناة لهم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نغوان ثانه تشاو (فييت نام).

وظلت إسرائيل ملتزمة تماما بعملية كيمبرلي منذ بدايتها، وشاركت في جميع الاجتماعات - بدءا من اجتماع لندن حتى اجتماع إنترلاكن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي - وعملت في إطار العملية بغية تطوير نظام للتوثيق من شأنه أن يكون فعالا، عن طريق الحد من دور الماس الخام في تأجيج الصراعات وتمويلها، وعمليا عن طريق تقليل العبء غير الضروري على تجارة الماس المشروعة على حد سواء.

ومنذ بداية هذا العام، واستنادا إلى استنتاجات عملية كيمبرلي، شرعت إسرائيل في تنفيذ نظام للتوثيق ورصد حركة الماس الخام إلى إسرائيل ومنها. وبالمثل، منعنا التجارة في الماس الخام مع البلدان غير المشاركة في العملية.

وبالإضافة إلى الأنظمة التي وضعتها عملية كيمبرلي، اعتمد أيضا الاتحاد الإسرائيلي للماس التوصيات التي أصدرها المجلس العالمي للماس، والاتحاد العالمي لبورصات الماس،

والرابطة الدولية لصانعي الماس لتنفيذ نظام لضمان الماس. وبهذه الطريقة، يجب على جميع مشتري وبائعي كل من الماس الخام والماس المصقول، بما في ذلك المجوهرات التي تتضمن الماس، إدراج البيان التأكيدي التالي في جميع الفواتير:

”تم شراء الماس العائد لهذه الفاتورة من مصادر مشروعة غير متورطة في تمويل الصراعات وبالامتثال لقرارات الأمم المتحدة“.

وسيؤدي هذا النظام دورين أولهما أنه سيكمل ويعزز مصداقية اتفاق عملية كيمبرلي، وثانيهما أنه سيوفر الوسائل التي يتأكد بها المستهلكون على نحو أكثر فعالية من مصدر ماسهم ويتحققون من أنه ليس له صلة بالصراعات.

وتؤيد إسرائيل أيضا تخلِّي منظمة التجارة العالمية عن وضع عملية إصدار شهادات تمنع الاتجار بالماس الممول للصراعات. وهذا إقرار بمصالح العديد من أعضاء المنظمة في وجود تجارة مشروعة في الماس الخام وبأهمية إدارة عملية كيمبرلي وفقا لأنظمة المنظمة.

وتؤيد إسرائيل أيضا أنشطة الأمم المتحدة في هذا الصدد، وتذكِّر بمشاركتنا في تقديم قراري الجمعية العامة ٥٥/٥٦ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٢٦٣ في آذار/مارس ٢٠٠٢.

وتعيد إسرائيل التأكيد على تأييدها اليوم. وسنشارك في تقديم مشروع القرار الحالي بشأن دور الماس في تأجيج الصراع، مثلما فعلنا في الماضي. وفي هذا السياق، تود إسرائيل أن تغتنم هذه الفرصة لكي تناشد جميع الدول أن تكون موحدة في حملة وقف المتاجرة في الماس الممول للصراعات، والانضمام إلى عملية كيمبرلي، وتأييد اعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم بتوافق الآراء. وتظل إسرائيل مصممة على زيادة إسهامنا في عملية كيمبرلي، ونتطلع إلى حضور الاجتماع السنوي المرتقب المزمع عقده في جوهانسبرغ هذا الشهر.

السيد ديوب (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): يسر بوتسوانا، بوصفها إحدى الدول التي دعت إلى عملية كيمبرلي، أن تجتمع الجمعية العامة مرة أخرى للنظر في بند جدول الأعمال المعنون ”دور الماس في تأجيج الصراع“ والأهم من ذلك النظر في مشروع القرار المعروض علينا. ويتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة ناقشت هذه المسألة في ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٢ واتخذت القرار ٥٦/٢٦٣، الذي أوكل إلى المشاركين في عملية كيمبرلي مواصلة إجراء المفاوضات لقطع الصلة بين الاتجار غير المشروع بالماس الخام وبين الصراعات المسلحة في بعض البلدان الأفريقية. ونحن نجتمع اليوم، آملين في أن نوافق على العمل الهائل الذي أنجزته عملية كيمبرلي في التوصل إلى اتفاق على نظام دولي لإصدار الشهادات للمتاجرة في الماس الخام.

وقد كانت لتجارة الماس صورة مشوهة ظهرت نتيجة لصراعات أفريقية كانت تمولها بصورة أساسية التجارة غير المشروعة في الماس وتمارسها جماعات المتمردين وأمراء الحرب. وفي هذه الصراعات، كان يتحتم أن نشهد ليس نهب الموارد الطبيعية فحسب، من دون حصول الموارد الوطنية على شيء يذكر، ولكن أيضا انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. وقد أدت بحق المشاهد المروعة التي بثتها شاشات التلفزيون لرجال ونساء وأطفال ممزقة أجسادهم حتى الموت أو مبتورة أطرافهم على أيدي متمردين أطاحت المخدرات بعقولهم إلى حث الجماعات التي تنادي بحقوق الإنسان وناشطين آخرين على شن حملة على تجارة الماس. ومع ذلك، استهدفت أيضا هذه الحملة منتجين أبرياء شرعيين، من قبيل بلدي، ناميبيا وجنوب أفريقيا اللذين ينتجان أكثر من ٧٠ في المائة من الماس في العالم. وبوتسوانا، بوصفها أكبر منتج للماس في العالم من حيث القيمة، وأكثر

اقتصاد يعتمد على المتاجرة في الماس الخام، لكانت ستعاني معاناة لا حد لها لو كتب النجاح لمقاطعة المستهلكين للماس.

وتسهم صناعة الماس مباشرة بثلث إنتاجنا المحلي الإجمالي، وبأكثر من نصف الإيرادات العامة وبنسبة ٨٠ في المائة من عائدات الصادرات كذلك كانت ستعاني اقتصادات بلدان أخرى من أفريقيا الجنوبية.

ومن ثم فإن عقد عملية كيمبرلي جاء استجابة من المنتجين الرئيسيين الثلاثة من أفريقيا الجنوبية لإشراك المجتمع الدولي والمجتمع المدني في أول محاولة جدية لحظر الماس الممول للصراعات من دخول الأسواق. وبذلت أيضا بلدان أخرى جهودا نبيلة لوضع تشريعات وطنية تحظر استيراد ما أصبح يعرف بوصفه ''الماس الملوث بالدماء''. ولكن كان من الواضح لنا دائما منذ البداية أن السيطرة على هذه التجارة لا يمكن أن تنجح إلا إذا بذل جهد منسق دوليا.

ومن الجدير بالملاحظة حقا أن المفاوضين في عملية كيمبرلي، الذين كانت لهم مصالح وحلول واسعة الاختلاف للمشكلة، توصلوا في النهاية إلى توافق في الآراء على نظام دولي لإصدار الشهادات. وجاء إعلان إنترلاكن، الصادر عن الوزراء في اجتماعهم الذي عقد في سويسرا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، نتيجة لهذه المفاوضات الطويلة والشاقة التي جرت على امتداد عامين.

ونود أن نشيد بجميع البلدان المنتجة والمستهلكة، وبصناعة الماس وبالمنظمات غير الحكومية التي عملت جاهدة بغية التوصل إلى هذا الاتفاق. كذلك نشيد بجمهورية جنوب أفريقيا، التي ترأست بغاية التفاني مفاوضات عملية كيمبرلي ووجهتها بتأن نحو اختتامها بنجاح.

ولن تنجح حملة حظر التجارة في الماس الممول للصراعات إلا عن طريق التنفيذ الفعال للنظام الدولي لإصدار الشهادات. وهذا، بالنسبة إلينا، يمثل تحديا للأمم المتحدة. ولا بد من التنفيذ الكامل لمختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذه المسألة لمساندة نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وستصدر حكومات الدول المشاركة التشريعات اللازمة لإدماج أحكام نظام إصدار الشهادات في أنظمتها للتجارة.

وفي هذا الصدد، يجدر بالذكر أن البلدان الأصلية التي عقدت الاجتماع – وهي بوتسوانا وجنوب أفريقيا وناميبيا – وضعت بالفعل تشريعات كما طبقت عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات بحلول ١ كانون الثاني/يناير من هذا العام. وقد أبلغنا بأن كل الدول المنتجة الأخرى تقريبا بصدد إصدار الشهادات وفقا لعملية كيمبرلي. كذلك، فإن البلدان المستهلكة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وأستراليا وكندا واليابان تمتثل لها. والأهم من ذلك أن مجلس النواب في واشنطن أجاز هذا الأسبوع، في ٩ نيسان/أبريل ''قانون التجارة في الماس النظيف''، الذي ظل في طور الإعداد لشهور كثيرة. ومن المأمول أن يجيز مجلس الشيوخ تقريبا مشروع قانون مماثل. وهذا التشريع يدعم تماما عملية كيمبرلي ويتضمن أحكاما لتنفيذ نظام إصدار الشهادات في الولايات المتحدة.

كذلك يقتضي التنفيذ الفعال لنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات أن يكون لدى المشاركين القدرات والموارد الكاملة. ولن يكون لإصدار الشهادات وفقا لعملية كيمبرلي لكل من الصادرات والواردات معنى إذا لم يكن للدولة التي تصدر الشهادات الآلية الإدارية اللازمة، وضوابط الرصد والتحقق في المناجم، أو الموظفون المدربون. وستتطلب عدد من البلدان، لا سيما تلك الخارجة من الصراعات، مساعدة تقنية ومالية لكي تضع الآليات اللازمة التي تمكنها من الوفاء بمقتضيات نظام إصدار الشهادات. وفي

هذا الصدد، نعتقد أنه يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تقدم مساعدة قيمة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا تأييد بلدي التام لنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات. ونود أن نشيد للجمعية العامة بتقرير رئيس عملية كيمبرلي. ونحث الدول الأعضاء على اعتماد مشروع القرار المعروض علينا بالإجماع.

السيد لاغنر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن التجارة غير القانونية في الماس الخام المستخرج من مناطق الصراع يؤجج الحروب ويطيل من أمدها. وخلال العقد الماضي، أسهمت تلك التجارة في وفاة عشرات الآلاف من الأشخاص، وفي التشريد الشامل للأشخاص، وفي تدمير مناطق برمتها. وللماس الممول للصراعات تأثير رئيسي على أمن البشرية، الأمر الذي يجب أن يواجهه المجتمع الدولي. كما يمثل الماس الممول للصراعات تهديدا للصناعة القانونية للماس، لأنه حتى لو كان هذا الماس لا يشكل سوى نسبة صغيرة من الحجم الإجمالي لصفقات الماس، إلا أنه يمكن أن يترك أثرا على الصورة الكلية لتجارة الماس.

لقد عقد أول اجتماع لمناقشة التجارة في الماس الممول للصراعات في أيار/مايو ٢٠٠٠ في كيمبرلي، بمبادرة من الدول الأفريقية المنتجة للماس. وخلال فترة العامين ونصف العام الماضية، أنجزت كمية هائلة من العمل. وكانت نتيجة هذه الجهود الإعلان الذي اعتمد في إنترلاكن، سويسرا، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، والذي أفضى إلى بدء نظام دولي لإصدار شهادات المنشأ للماس الخام. وكانت خطوة حاسمة في مكافحة الويل الذي مثلته التجارة في الماس الممول للصراعات. وترحب سويسرا بحقيقة أن وضع نظام إصدار الشهادات هذا ودخوله حيز النفاذ حصل في فترة من الوقت قصيرة للغاية، مقارنة بعملية إعداد صكوك دولية أخرى.

وتهنئ سويسرا جميع البلدان التي شاركت في عملية كيمبرلي، وصناعة الماس والمجتمع المدني، وهي الجهات التي عملت معا لتحقيق هذه النتيجة كذلك يشكر بلدي جنوب أفريقيا على رئاستها لعملية كيمبرلي لتلك المهارة والقناعة.

ويمثل نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات استجابة لمطالب الجمعية العامة في قراريها ٥٥/٥٦ و ٥٦/٢٦٣. كما أنه صك سيسمح بتنفيذ أفضل للجزاءات التي يقررها مجلس الأمن. ولعدد من الأعوام، ظلت سويسرا تساند وضع جزاءات محددة الهدف توجه بصورة أكثر فعالية ضد الجهات التي تهدد السلام والأمن الدوليين، بينما تعمل في نفس الوقت على تجنيب السكان المدنيين والبلدان الثالثة إلى أكبر درجة ممكنة. ويرى بلدي أن نظام إصدار الشهادات هذا المتعلق بمنشأ الماس الخام يسهم في الجهود الجارية الآن لتحسين وتعزيز آلية فرض الجزاءات.

إن اعتماد نظام إصدار الشهادات هذا ليس، بالطبع، غاية في ذاته. ولا بد الآن من إبداء نفس التصميم لإضفاء الاحترام على النظام وتشغيله. ونواجه العديد من التحديات وهي: ضمان أكبر مشاركة ممكنة في نظام إصدار الشهادات عن طريق تشجيع بلدان جديدة على الانضمام له؛ وضمان أن تطبقه جميع الجهات المعنية تطبيقا كاملا؛ وإنشاء آليات للمراقبة تكون مناسبة وفعالة.

وتدعو سويسرا جميع البلدان التي لا تزال حتى الآن خارج نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات إلى أن تشارك فيه وأن تضمن أن يصبح بالتدريج نظاما عالميا.

وبالنسبة للبلدان التي تشارك بالفعل، فإن سويسرا تدعوها إلى أن تظل ثابتة في تصميمها على وضع حد للاتجار بالماس المستخدم في الصراع وألا تنخدع بالشعور المزيف

بالأمن الذي يمكن أن ينشأ من الشروع في نظام إصدار الشهادات. ولا يزال يتعين القيام بعمل هام، ويجب علينا أن نقوم به معا.

السيد تيش (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): ترحب استراليا بوصفها أكبر منتج للماس الخام عالميا من حيث الحجم بإنشاء نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات الماس الخام. ونعتبر أن النظام يمثل خطوة أساسية نحو كبح الاتجار بالماس المستخدم في الصراع، مما يقلل من قدرة حركات المتمردين على الحصول على الأسلحة التي ما برحت تؤجج الحروب والصراعات الأهلية في مختلف الدول الأفريقية. ونحن ثابتون في تصميمنا على منع ما لهذه الصراعات من أثر مدمر على السلام وعلى سلامة الأشخاص وأمنهم في البلدان المتأثرة وعلى الانتهاكات المنتظمة والجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب في هذه الصراعات.

وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، انضمت أستراليا إلى ٣٤ بلدا وإلى الاتحاد الأوروبي في اعتماد نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات الماس الخام في إنترلاكن، بسويسرا. ويأتي التنفيذ التام لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات الماس الخام في أستراليا في ١ كانون الثاني/يناير من هذا العام بعد سنتين من الجهود الجماعية التي بذلتها الوكالات الحكومية الأسترالية، وصناعة الماس الخام الأسترالية والمجتمع المدني.

وترحب أستراليا بالدور الهام الذي تضطلع به الأوساط الصناعية والمنظمات غير الحكومية في وضع النظام وتعتقد بأن نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات الماس الخام يوازن بنجاح بين ضرورة تقييد الاتجار بالماس المستخدم في الصراع وضرورة حماية وتعزيز الاتجار الحالي المشروع بالماس الخام.

وتحث أستراليا جميع الدول الأعضاء المعنية بالاتجار بالماس الخام على الانضمام إلى نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات الماس الخام دون إبطاء. وبهذه الروح، يسر استراليا أن تتبنى مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة.

السيد العياري (تونس) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشارك في المناقشة التي تجمعنا اليوم، والتي نشعر بأنها تتسم بأهمية بالغة. وتندرج مناقشتنا في إطار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع حد لتدفق الماس الخام الذي يستخدمه المتمردون وبعض الجماعات المسلحة لتمويل الصراع المسلح والإطاحة بالحكومات الشرعية. ويشهد إجراء هذه المناقشة على تصميم الأمم المتحدة على التصدي لهذا البلاء الذي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وأود في هذا السياق، أن أشير إلى اعتماد الجمعية العامة لمختلف القرارات بشأن دور الماس في تأجيج الصراع وأن أرحب بذلك. وفي هذه القرارات، أكدت الجمعية العامة في جملة أمور، على أن من الضروري كسر الصلة القائمة بين الاتجار غير المشروع بالماس الخام والصراع المسلح، ولفت الانتباه في الوقت نفسه إلى أن الاتجار القانوني بالماس يساهم في ازدهار وتنمية البلدان المنتجة. كما أكدت الجمعية أن هناك عددا من البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تعدين الماس من أجل تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إنشاء نظام دولي بسيط وعملي لإصدار شهادات الماس الخام.

ونرحب بالتقدم الذي أحرز في إطار عملية كيمبرلي، التي وضعت بمبادرة من بلدان الجنوب الأفريقي بغية وقف مصادر إمداد المتمردين بالماس المستخدم في الصراع، وحماية صناعة الماس المشروعة وإنشاء نظام دولي لإصدار الشهادات بالاستناد إلى النظم الوطنية لإصدار الشهادات ووضع الحد الأدنى من المعايير المتفق عليها دوليا.

ونرحب بالقرار القاضي بتنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ونحن مقتنعون بأن هذا النظام سيساعد على التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تتضمن فرض جزاءات ضد الاتجار بالماس المستخدم في الصراع.

ونؤكد أن نظام إصدار الشهادات سيكون موثوقا ولكنه لن يساعد على وضع حد للماس المستخدم في الصراع إلا إذا توفرت لدينا الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة من جميع البلدان المنتجة والمستوردة، بالإضافة إلى الأطراف الأخرى، التي يطلب إليها تنفيذ النظام بكل قوة بغية وقف الاتجار بهذا الماس بصورة فعالة.

ولم يسبق أن كان الشعور بما يترتب على الصراعات التي يؤججها الاتجار بالماس المستخدم في الصراع من عواقب مدمرة على السلم وسلامة البلدان وأمنها بمثل هذه الشدة كما هي الحال في أفريقيا، وخاصة في أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعتبر الماس المستخدم في الصراع عاملا حاسما في إطالة أمد الصراعات في هذه البلدان وترتبت عليه آثار مدمرة على اقتصاداتها، مما يفاقم من معاناة شعوبها ويحول بينها وبين الاضطلاع بعمل بناء لتحقيق التنمية لكي تنجو بنفسها من الفقر والعوز.

ونعتقد بأن من الجوهري أن تكرس موارد القارة الأفريقية وإمكانياتها الفعلية، ولا سيما مواردها المعدنية والماس تكريسا كليا للتنمية ولتعزيز السلم والاستقرار ومنع الصراعات وحلها.

وسيرحب وفدي باعتماد مشروع القرار A/57/L.76 المتعلق بدور الماس في تأجيج الصراع والذي يرمي إلى قطع الصلة بين صفقات الماس الخام غير المشروعة والصراع المسلح كمساهمة في منع نشوب الصراعات وحلها. كما يود وفدي أن يعرب عن ارتياحه لإدراج البند المعنون ”دور الماس في تأجيج الصراع“ في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشيد بجمهورية جنوب أفريقيا بصفتها رئيسا لعملية كيمبرلي على قيادتها الحكيمة للفريق. كما نود أن نشكر جميع المشتركين من الحكومات والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على ما قدموه من إسهام.

وتعتبر عملية المفاوضات التي اختتمت في إنترلاكن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إنجازا رئيسيا في وقف تأجيج الصراعات من خلال الاتجار غير المشروع بالماس. فهي توفر آلية يتجلى فيها تصميم المجتمع الدولي على معالجة العوامل التي تؤجج الصراعات المسلحة وتحث على تقويض الحكومات الشرعية والإطاحة بها، فضلا عن نشر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القارة الأفريقية بصورة رئيسية.

وتولي البرازيل، بصفتها منتجة ومستهلكة للماس، اهتماما كبيرا بأن المفاوضات قد أسفرت عن إنشاء نظام لإصدار الشهادات يرمي إلى تقليل دور الماس في الصراع المسلح، و في الوقت نفسه، حماية الاتجار المشروع بالماس، الذي يؤدي دورا هاما في التنمية الاقتصادية. ونحن على ثقة بأن نظام إصدار الشهادات سيساعد على كفالة التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تنص على فرض حظر على الاتجار بالماس المستخدم في الصراع، مما يساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في إنشاء نظام إصدار الشهادات لا يغير من فهمنا بأن الاتجار غير المشروع لا يمثل سوى حافز للصراع. ويجب التصدي لأسبابه العميقة الجذور بتصميم مماثل. وإلا، فإن جهودنا ستقصر عن بلوغ هدفها.

وتشجع البرازيل المشاركة على أوسع نطاق في نظام إصدار الشهادات. وكما قال رئيس عملية كيمبرلي في تقريره، إن العملية مبادرة دولية جارية وستفيدها كثيرا زيادة توسيع المشاركة. وأود أن أؤكد من جديد على التزام البرازيل بتنفيذ تلك المبادرة تنفيذا كاملا.

السيد راستام (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي، في البداية، أن يشكر السفير كومالو ممثل جنوب أفريقيا على بيانه الافتتاحي الشامل، وكذلك على عرضه مشروع القرار A/57/L.76. إن مشروع القرار يعبر عن الجهد الجهيد الذي بذل في عملية كيمبرلي، والتقدم المحرز فيها بالفعل. وفي هذا الصدد، نشيد بقيادة جنوب أفريقيا لعملية كيمبرلي ونؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم.

وينوه وفدي بالتقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن في عملية كيمبرلي. فنجاح اعتماد عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات للماس الخام، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وقرار تنفيذ النظام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، يشهدان على التزام المجتمع الدولي التزاما قويا بالقضاء على الاتجار غير المشروع بالماس الخام، الذي ما زال يهدد السلم والأمن الدوليين بتأجيج الصراعات المسلحة.

لقد ظلت ماليزيا تتابع باهتمام شديد المداولات الجارية في ويندهوك وبروكسل وموسكو وتويكنهام وغابوروني وأوتاوا وإنترلاكن. وتلتزم ماليزيا التزاما قويا بصون السلم والأمن الدوليين. ونحن ندعم كل الجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي لمنع نشوب الصراعات المسلحة. وفي ذلك الصدد، قدمت ماليزيا، في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣ طلبها للمشاركة في عملية كيمبرلي. ونلاحظ أن أول اجتماع عام لعملية كيمبرلي منذ الشروع في العملية من المقرر أن يُعقد في سانتون، في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة ما بين ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ونأمل أن نشارك بفعالية في تلك العملية.

وتشاطر ماليزيا الوفود الأخرى ما أعربت عنه من قلق بالغ إزاء دور الاتجار غير المشروع بالماس الخام في تأجيج الصراعات المسلحة في بعض بلدان في القارة الأفريقية، ولا سيما في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وسيراليون. وينبغي عدم السماح باستمرار هذا الأمر. إذ تحتاج البلدان الأفريقية إلى السلم والاستقرار والتنمية.

إن الصراع المسلح لن يسفر إلا عن إعاقة التقدم، وتترتب عليه عواقب وخيمة. وماليزيا يساورها القلق بوجه خاص إزاء الآثار السلبية للاتجار غير المشروع بالماس الخام، الذي لا يمثل سوى ٤ في المائة من إجمالي تجارة الماس في العالم. وينبغي عدم السماح بأن تترتب على هذه التجارة غير المشروعة بالماس الخام تلك الآثار المدمرة وغير المتناسبة على السلم والأمن في أفريقيا. ويجب، بأي ثمن، منع نشوب الصراعات المسلحة التي يمولها الماس الخام. ويجب علينا أن نقطع إلى الأبد الصلة بين الصراعات المسلحة والتجارة غير المشروعة بالماس الخام.

ومن هذا المنطلق، تسلم ماليزيا بأن نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات – بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تتضمن جزاءات على الاتجار بالماس الممول للصراعات – تؤدي دورا هاما في الوقف الفعال للصراعات التي يمولها الماس. وتشارك ماليزيا أيضا في الاعتقاد بأن نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات للماس الخام سيكون أساسيا في كفالة الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنفيذها على نحو فعال.

السيد كوستانتينو (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى الرئيس على مبادرته

بإدراج موضوع دور الماس في تأجيج الصراعات في جدول أعمال الجمعية العامة، فهو موضوع ذو أهمية كبرى.

ونود أن نشكر السفير دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا، على عرضه على الجمعية العامة التقرير المتعلق بعملية كيمبرلي، عملا بالقرار ٥٦/٢٦٣.

إننا في مناقشتنا لموضوع دور الماس في تأجيج الصراعات، لا نتعامل فقط مع الصراعات المسلحة، التي، كما نعلم، تمثل عقبة أمام التقدم والتنمية الاقتصادية للبلدان، ولكن أيضا مع المسائل الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ومشكلة الماس الممول للصراعات مشكلة تثير قلقا بالغا للمجتمع الدولي، وينبغي للتدابير التي تتخذ في التصدي لهذه المشكلة أن تشمل كل الأطراف، بما في ذلك البلدان المنتجة والمصنعة والمصدرة والمستوردة، فضلا عن صناعة الماس.

وقد حاولت البلدان المنتجة والمصنعة والمستهلكة للماس وضع لوائح تنظيمية أقوى لعزل الماس الممول للصراعات. وتشمل هذه التدابير نظاما عالميا لإصدار الشهادات يعتمد على شهادات للمنشأ لا يمكن تزويرها.

وعملية كيمبرلي التي أُطلقت في أيار/مايو ٢٠٠٠، جاءت بمبادرة من عدة بلدان من الجنوب الأفريقي استجابة للضغط الدولي المتزايد من أجل التصدي للشواغل المتعلقة بالسلم والأمن. وكان منشأ عملية كيمبرلي قرار بلدان الجنوب الأفريقي أن تتخذ إجراءات لوقف تدفق الماس الممول للصراعات إلى الأسواق و، في الوقت نفسه، لحماية صناعة الماس في تلك البلدان.

وكما يعلم الأعضاء، اضطلعت جمهورية أنغولا بدور هام جدا في إدخال نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، الذي من شأنه الحد بصورة دائمة من احتمال أن يكون للماس الممول للصراعات دور في تأجيج الصراعات المسلحة.

إننا نعتبر عملية كيمبرلي المبادرة الدولية الرئيسية المتخذة لوضع نهج عملية للتصدي للماس الممول للصراعات، الذي تستخدمه الحركات المتمردة لتمويل أنشطتها العسكرية الرامية إلى الإطاحة بالحكومات الشرعية.

إن المجتمع الدولي باعتماده النظام الدولي لإصدار الشهادات للماس الخام على أساس معايير متفق عليها دوليا، قد اضطلع بعمل سياسي له أوسع الأثر في قطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة بالماس الخام والصراعات المسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها.

وتؤيد جمهورية أنغولا بقوة نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات بوصفه إسهاما قيما في منع الاتجار غير المشروع بالماس الممول للصراعات، وتتطلع إلى تنفيذه، لأننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن نظام إصدار الشهادات سيكبح تدفق الماس الخام من مناطق الصراع التي يسيطر عليها المتمردون، والإسهام بالتالي إسهاما كبيرا في جهود إحلال السلم والأمن الدوليين.

وبالتالي، إن أنغولا، بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار المعروض علينا، تتطلع إلى اعتماده وتحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة العمل على جعل النظام الدولي لإصدار الشهادات حقيقة.

السيدة كفاليري دي نافا (فنزويلا) (تكلمت بالإسبانية): يرحب وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية بعقد هذه المناقشة بشأن موضوع توليه بلادي اهتماما خاصا، لأنه يدخل في إطار نهج أوسع لمنع نشوب الصراعات وتسويتها، ويسهم في الوقت نفسه في تحقيق هدفي صون وتعزيز السلم

والأمن الدوليين. ويسعدنا بصفة خاصة أن هذه المناقشة تعقد في محفل يتسم بتعددية الأطراف والديمقراطية مثل الجمعية العامة، حيث يمكن لكل الدول الأعضاء أن تعرب عن رأيها إزاء مسألة تمثل شاغلا دوليا خطيرا.

إن فنزويلا تدعم مفهوما واسعا وشاملا للسلام يسمح لنا بالتصدي لجميع القضايا والعوامل المتصلة بنشوب الصراعات وتطورها، وينطوي في الوقت ذاته على التزام من جانب كل الدول بالعمل على تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمكننا من القضاء على تلك الأسباب. لذلك، وحيث أن فنزويلا تتفق مع عدد كبير من البلدان على أن الاتجار غير المشروع بالماس له آثار ضارة في تأجيج الصراعات المسلحة، كما أنه يعرقل ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلدان المتأثرة بصورة مباشرة، فإن بلدنا يُعرب عن عميق ارتياحه لبلورة تلك المبادرة الدولية لصالح السلام.

وقد تابعت فنزويلا بنشاط كل العملية المتعلقة بإنشاء آلية عملية وفعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالماس في مناطق الصراع، واقتناعا منها بأن آلية مثل تلك التي أنشئت سوف تشكل وسيلة فعالة للرصد، مما يثبط التعامل غير المشروع في الماس، وبالتالي يسمح بالقضاء على الظروف التي تغذي الصراعات في المناطق المتأثرة ويُعزز الجهود والاستراتيجيات الرامية إلى تسويتها.

وانطلاقا من بعض تلك الاعتبارات، وإذ ندرك الفائدة الكبيرة لتلك الآلية، تؤيد فنزويلا بقوة نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات للماس الخام، الذي شاركنا فيه اعتبارا من ١ شباط/فبراير من هذا العام. وفي ذلك الصدد، يُسعدنا أن نبلغكم بأن حكومة فنزويلا بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ الفعال لهذا النظام. ومن أهم تلك الإجراءات، إصدار شهادة مؤقتة تشير إلى أنه تم التعامل مع الماس الخام المشمول بالشحنة قيد الفحص وفقا لأحكام نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات.

وفضلا عن ذلك، فإننا بصدد إجراء التعديلات اللازمة في التشريعات الفنزويلية بغية إدراج الأحكام المطلوبة للامتثال الكامل لمقتضيات المعايير الدنيا لنظام الشهادات، في الإطار القانوني، مما سيسمح لنا بتنفيذ ذلك النظام اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، على وجه التحديد.

وبوصفنا أحد المشاركين في تقديم مشروع القرار A/57/L.76، نود في هذه المناسبة أن نؤكد مرة أخرى على التزام فنزويلا بهذا الجهد المشترك، وفي الوقت نفسه، ندعو الدول الأعضاء في هذه المنظمة التي لم تشارك في نظام الشهادات بعد، إلى أن تفعل ذلك، كيما تتحقق أكبر وأنجع مشاركة ممكنة. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للجهد المشكور الذي بذلته حكومة جنوب أفريقيا بوصفها رئيسا لعملية كيمبرلي، وأن نكرر استعدادنا، مع الدول المشاركة الأخرى، لمواصلة الجهد والعزم ضمانا لنجاح هذه المبادرة، التي أصبحت الآن حقيقة واقعة.

السيد تامرين (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلادي أن يشارك في هذه المناقشة للجمعية العامة بشأن دور الماس في تأجيج الصراع. وقبل أن أواصل كلمتي، أود أن أعرب عن عميق امتناننا للبعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة بصفتها رئيسا لعملية كيمبرلي. و شأننا شأن الدول الأعضاء الأخرى، نعتقد أن جنوب أفريقيا قد اضطلعت بمهمة رائعة، وبالتالي فهي جديرة بالثناء والاحترام من جانب هذه الهيئة العالمية. وفي ذلك الصدد، يسعدنا أيما سعادة أن وفدي قد شارك في تقديم مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية العامة بشأن دور الماس في تأجيج الصراع (A/57/L.76).

لقد ثبت يقينا الآن أن هناك صلة قوية بين الاتجار غير المشروع بالماس الخام وبين تأجيج الصراعات المسلحة في أفريقيا. ويمثل الماس الممول للصراعات نسبة تصل إلى ٢٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية في الماس سنويا، وقد أفضى بذلك إلى وفاة مئات الآلاف من الأشخاص خلال العقد الماضي فحسب، إلى جانب أنه دفع أعداد كبيرة من المدنيين إلى النزوح مع ما يترتب على ذلك من أزمات إنسانية حتمية.

وفي حقيقة الأمر، إن عملية كيمبرلي قد بدأت بوصفها مسعى من جانب دول منطقة الجنوب الأفريقي لمكافحة توزيع هذا الماس الممول للصراعات في الأسواق دون المساس بصناعة الماس المشروعة. وإن وضع هذا الماس تحت المراقبة أو القضاء عليه تماما سيساعد كذلك في تأمين قدرة الحكومات على استخدام مواردها الوطنية من الماس في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لرفاه شعوبها.

واليوم، فإن عملية كيمبرلي تشمل أكثر من ٤٧ حكومة إلى جانب الجماعة الأوروبية، وصناعة الماس والمجتمع المدني. وتتصدر تلك العملية وضع معايير دنيا يُتفق عليها دوليا بشأن الاتجار بالماس الخام. ووفدي يؤيد بقوة تلك الجهود، التي تستهدف إحباط أولئك الذين يرون مصلحتهم الذاتية في تأجيج لهيب الصراعات السياسية باستخدام القوة الاقتصادية للماس غير المشروع. ونشير إلى أنه في كانون الثاني/يناير الماضي تحديدا، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٥٩(٢٠٠٣)، أعرب فيه عن دعمه لنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات للماس الخام، وهو القرار المتخذ في مؤتمر إنترلاكن، سويسرا، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

ووفدي يتشاطر ذلك الرأي ويشيد بالتقدم الكبير المحرز في هذا المجال. ونرحب تماما بنظام الشهادات وبالنظام الطوعي للتنظيم الذاتي للصناعة الوارد في إعلان إنترلاكن. وبموجب هذا الإعلان، استبعد الماس الممول للصراعات من الاتجار الدولي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

وغني عن القول، إن تأمين مشاركة واسعة في عملية كيمبرلي وتحقيق عملية فعالة للمراقبة لا يقلان أهمية عن عملية كيمبرلي ذاتها، إن لم يكن أكثر أهمية. وما لم يخضع نظام الشهادات لمراقبة لصيقة ودقيقة، فإن فرص نجاحه ستكون ضئيلة نوعا ما. وإلى ذلك الحد، نشجع على المشاركة في نظام إصدار الشهادات في كل أنحاء العالم على أوسع نطاق ممكن، ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة فيه. وحقيقة الأمر أن الدول التي لا تُشارك في الرصد تساعد المتمردين على توسيع نطاق الصراعات، وما يصاحبها من عواقب وخيمة على المدنيين الأبرياء. وفي هذا الصدد، من المؤكد أن نظام كيمبرلي لإصدار الشهادات سيساعد على التنفيذ الفعال والمستمر لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بالماس الممول للصراعات، وسيخضعها بشكل نهائي لرقابة مُحكَمة.

وأخيرا، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديرنا لحكومة جنوب أفريقيا لموافقتها على رئاسة عملية كيمبرلي خلال العام الأول من تنفيذها. ونحن نشارك بفخر في تقديم مشروع القرار هذا.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يرى وفد الصين أن عملية كيمبرلي تتصل على نحو وثيق بالمناقشات المعنية بالصراعات الأفريقية التي أُجريت في الأمم المتحدة، بما في ذلك ما أُجري منها في مجلس الأمن. ولقد صدقت أيضا قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة على هذه العملية.

إن العملية سياسية الطابع إلى حد كبير؛ ولذلك يتحتم لدى تناول القضايا غير المحسومة المتعلقة بها الامتثال

لميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية.

وبهذه الروح، نود إجراء تعديلين شفويين على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.76. أولا، نحن نقترح، في الفقرة السابعة من الديباجة، عقب عبارة ''وإذ تشير إلى'' أن تُضاف عبارة ''ميثاق الأمم المتحدة وإلى''. ويُجرى التعديل الثاني على الفقرة الثامنة عشرة من الديباجة. فينبغي حذف الجزء الأخير، بدءا من عبارة ''بما في ذلك الجهات المنتجة للماس الخام والمصدرة والمستوردة له''، والعودة بدلا من ذلك إلى الصيغة الواردة في الفقرة السابعة عشرة من الديباجة في قرار العام الماضي، ونصها كما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

''بما في ذلك الدول المنتجة للماس الخام والمصدرة والمستوردة له، ودوائر صناعة الماس ومؤسسات المجتمع المدني''.

(واصل كلمته بالصينية)

وفيما يتعلق بهذين التعديلين، أجرينا مشاورات واتصالات مع أغلبية مقدمي المشروع. ولقد أبدوا جميعا موافقتهم على التعديلين اللذين اقترحتهما من فوري.

وعلى هذا الأساس، قررت الصين الانضمام إلى التوافق في الآراء على مشروع القرار هذا.

السيد سيمانكاس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يتشاطر وفد المكسيك الرأي القائل إن إنشاء آلية لإصدار الشهادات للماس الخام يُسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة وفي حفظ السلم والأمن الدوليين.

لذلك يحث وفد بلادي على إقامة اتصال أوثق بين عملية كيمبرلي ولجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، خاصة اللجنتين المعنيتين بليبريا وسيراليون. ويرى وفد بلادي أنه ينبغي، في مرحلة تنفيذ العملية، بذل الجهود لتحقيق التنفيذ الأوسع نطاقا لآلية إصدار شهادات الماس هذه من جانب جميع الدول المستوردة والمصدرة.

وأخيرا، أود أن أعيد التأكيد على تقديرنا لجنوب أفريقيا على جهودها. وستشارك المكسيك بنشاط في الاجتماع المزمع عقده في نهاية هذا الشهر في جوهانسبرغ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٠٨ (د-٢٩) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، أعطي الكلمة للمراقب عن الجماعة الأوروبية.

السيدة يول يورغنسن (الجماعة الأوروبية) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا، وكذلك النرويج البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن الصلة بين الاتجار غير المشروع بالماس الخام وتأجيج الصراعات المسلحة التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين ظلت معروفة تماما منذ بضع سنوات وحتى الآن. ولقد أعربت الجمعية العامة في مناسبات عديدة عن قلقها إزاء هذه القضية. وفي عدد من القرارات، اتخذ مجلس الأمن خطوات لمعالجة هذا الواقع المؤسف، الذي تُبتَلى به عدة بلدان، ولكنه أمر يخص مسؤولية المجتمع الدولي بأسره، ولاسيما البلدان التي تتاجر في الماس.

ولذلك نرحب بأن عددا من البلدان المتاجرة في الماس قد اجتمعت في إطار عملية كيمبرلي للنهوض بمسؤوليتها كدول أعضاء في الأمم المتحدة وللنظر في كيفية أن تُكمل قرارات مجلس الأمن بأدوات لدعم تنفيذها.

ولقد أيد عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هذه العملية منذ البداية وأسهمت بأفضل جهودها في مداولاتها الأولية. وأعرب الاتحاد الأوروبي بأكمله وبشكل جماعي عن التأييد القوي لمساعيها. وما أن برز توافق في الآراء على مشروع نظام إصدار شهادات للتجارة الدولية في الماس الخام، حتى كلفت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المفوضة بإجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق باسم الجماعة الأوروبية. وكان ذلك قبل أقل من عامين.

ويسعد الاتحاد الأوروبي اليوم أن يرى عملية كيمبرلي وهي تقدم نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن نظام إصدار الشهادات سيوقف تدفق الماس الممول للصراعات إلى حد كبير. وفي هذه الحال، يمكن أن يصبح هذا النظام أداة تستعملها الأمم المتحدة، لكفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن وللإسهام في منع الصراعات، كلما كان ذلك ضرورياً.

ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن تتمتع الصناعة الشرعية للماس، التي تعتمد عليها عدة بلدان في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، بالحماية أيضا نتيجة لذلك. ولهذا السبب يرحب الاتحاد الأوروبي بمشروع القرار هذا ويؤيده.

ونظراً لأن قوة السلسلة لا تتجاوز قوة أضعف حلقاتها، أود أن أؤكد على أنه لكي يفي نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات بما هو متوقع منه، فمن الضروري لجميع الجهات المشتركة فيه أن تنفذه بالكامل وبفعالية. ونحن نرحب بتنفيذه ونشجع بشدة المشاركين على حل القضايا المعلقة. وفي ذلك الصدد، نؤيد العملية الحالية لتحسين وتنفيذ النظام الذي تم اعتماده في مؤتمر إنترلاكن.

واسمحوا لي أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى أن الاتحاد الأوروبي من ضمن المشاركين في نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، وإلى أنه ينفذ النظام على نحو تام منذ شباط/فبراير ٢٠٠٣، استناداً إلى إحدى أنظمة الاتحاد الأوروبي المطبق في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ويأمل الاتحاد الأوروبي في إحراز مزيد من التقدم في الاجتماع العام المزمع عقده لنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات وفي محافل أخرى، صوب تحقيق هدف جعل هذا النظام على أكبر قدر ممكن من الفعالية. وفي ذلك الصدد، يؤمن الاتحاد بأنه يمكن للاستعراض الدوري الذي يقوم به المشاركون لتنفيذ النظام أن يسهم إسهاماً كبيراً في فعالية النظام ومصداقيته، حيث تعتمد عليه إلى حد كبير ثقة المستهلك وترتكز عليه احتمالات النجاح الاقتصادي لتعدين الماس والمتاجرة فيه وللبلاد التي تقوم بتجهيزه.

ونحن على ثقة بأن التأييد القوي من الجمعية العامة للنظام، على النحو المعرب عنه في مشروع القرار، سيساعد على الحفاظ على الزخم من أجل تحقيق هذا الغرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند. وبناء على طلب وفد جنوب أفريقيا بوصفها رئيسة لعملية كيمبرلي، سنؤجل البت في مشروع القرار حتى يوم الثلاثاء في ١٥ نيسان/أبريل.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.